

# لا تعويم للحكومة الميقاتية

لا تعويم للحكومة الميقاتية بتوافق قوى 8 و14 آذار على ذلك، لكن الفريق الأول أكد حضوره جلسة لمجلس الوزراء لبحث الملف النفطي لا غير، مع استبعاده موافقة تيار المستقبل على ذلك، الأمر الذي دفع وزير الطاقة والمياه مناشدة «ضمير المستقبل الوطني» لتسهيل هذا الموضوع

لم يكذب رئيس الحكومة المستقبلة نجيب ميقاتي يطلق فكرة استئناف عقد جلسات مجلس الوزراء حتى أجهزت الفكرة في مهدها. والواقع أن أياً من المعنيين المباشرين بعقد جلسة للمجلس لم يتعامل بجدية مع اقتراح ميقاتي، الذي أطاح الحكومة في آذار الفائت ورفض مرات عدة عقد جلسة لمجلس الوزراء، سواء لمناقشة الملف النفطي أو حتى للبحث في الأوضاع الامنية، ما استعيز عنه مرات عدة بعقد المجلس الاعلى للدفاع.

وإذا كان الرد الاول على ميقاتي جاء من جانب رئيس الجمهورية ميشال سليمان الذي لم ير أي موجب لعقد جلسة لمجلس الوزراء، فإن وزير الطاقة جبران باسيل سأل أيضاً «من اخترع قضية تصريف الاعمال وأصدر تعميماً وشل الدولة بكاملها؟»

والمفارقة أن محاولة ميقاتي تعويم حكومته لم تجد صدى مقبولاً، لا عند قوى 8 آذار ولا عند قوى 14 آذار. ففيما شنت الأخيرة حملة على ميقاتي لينته تفعيل العمل الحكومي، بدا واضحاً أن أي اتجاه للدعوة الرسمية سيقابل بالامتناع عن حضور الجلسة.

من جهتها، أكدت مصادر وزارية رفيعة لـ«الأخبار» أن القوى المكونة لمجلس الوزراء لم تفهم بعد سبب اقتراح ميقاتي عقد جلسات لمجلس الوزراء. وقالت المصادر إن ميقاتي استشار رئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة في هذا الاقتراح، فأتى الرد سلبياً. وبناء على ذلك، أجهض مشروع رئيس الحكومة. وأكدت المصادر أن قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر يؤيدان عقد جلسة لمجلس الوزراء، بشرط أن يكون ملف النفط على رأس جدول أعمالها. أما الملف الأمني، فلا مانع لدى هذه القوى من طرحه على مجلس الوزراء، لكنها تشك في أن يكون بمقدور ميقاتي طرح الوضع الأمني في طرابلس على طاولة مجلس الوزراء، لأن نقاشاً كهذا لن يكون ذا معنى إلا إذا اختتم بإعلان طرابلس منطقة عسكرية، وهو القرار الذي لا يحتمله ميقاتي.

من جهته، أكد الوزير باسيل بعد لقائه رئيس المجلس النيابي نبيه بري أن حضور جلسة مجلس الوزراء رهن بجدول أعمال. ورأى أنه «كما من حق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أن يدعوا الى جلسة، فمن حق الوزراء أن يحضروا أو لا، فهذا حق معطى لهم في الدستور حول نصاب الجلسة، بحسب جدول الأعمال والمواضيع الطارئة وليس على مزاج أشخاص ووفق مصلحتهم». وأشار إلى أن الحكومة أخذت قراراً في مرسومي النفط «وما يجب عمله هو أمر إجرائي لاستصدارهما». وقال إن «القرار في الأساس هو عند فريق 14 آذار»، لافتاً إلى أن «الرئيس ميقاتي مع كل محبتنا واحترامنا له هو أولاً وأخيراً يهتم بمصالح تيار المستقبل وينفذ طلباته ورغباته بالكامل ويحافظ على موظفيه في الإدارة ويعين أشخاصه في الإدارة، يعني يحافظ على القديم ويأتي أيضاً له بالجديد. وهذه السياسة اختارها، ونحن كنا مرتاحين لها لأننا كنا نعتبر أن الجميع تقريباً ممثلون في الحكومة». ورأى باسيل أن «الحكومة لن تتناول ملف النفط داخلياً إلا إذا سمح فريق 14 آذار بهذا الأمر، وتحديداً وعلى رأسه الفريق المقرر أي تيار المستقبل». وقال: «لذلك لن نطالب بعد الآن، لا رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة، بإدراج ملف النفط (على جلسة مجلس الوزراء) بل نتوجه الى



عون: ربما يخطط الجيش الحر لعمل ضدي!

استغرب رئيس كتلة «التغيير» والاصلاح النائب ميشال عون اتهام «الجيش السوري الحر» له بإرسال مقاتلين إلى سوريا. ولفت الى «أنه لو أراد القيام بذلك لفعله في العلن، وأنه ليس لديه ميليشيا ولا نية لديه بذلك»، متسائلاً: «هل يخططون لعمل عدواني ضدي؟». ورأى أنه «قد يكون فيه شيء من هذا الأمر»، لافتاً الى أنه قرأ هذا الكلام بحذر. من جهة أخرى، أعلن عون في حديث إلى قناة «أم تي في» ضمن برنامج «بموضوعية»، أنه ليس مرشحاً لرئاسة الجمهورية «إلا إذا أراد من لديهم الأمر ذلك، وولاة الأمر هم النواب والحزاب. وإذا أرادوني يقولوا لي فأتشرح»، وأوضح أنه لم يترفع عن القيام بالواجب، ولكن لن يكون رئيساً لإدارة الأزمنة.

وأشار الى «أن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله قال إنه يجب أن نتشاور مع بعض كلفاء لاختار مرشحاً وهو محق، ولا أحد أبغني أنني مرشح بالنسبة إليه». وأكد أن «موقفنا لا تمديد، لا تحديد ولا فراغ، ما يعني انتخاب رئيس للجمهورية في الموعد المحدد». وقال: «اليوم نعيش بالفراغ، والتمديد هو تمديد للفراغ، فلا اجتماع للحكومة ولا أحد يأخذ قراراً».

وأوضح أنه لم يرسل رسالة الى رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بأنه سيتبنى ترشيحه لرئاسة الجمهورية.

وعن موقفه من ترشيح قائد الجيش العماد جان قهوجي للرئاسة، أوضح عون أنه يعلن هذا الأمر في حينه، مشيراً الى أنه «إذا كانت الأسباب القانونية غير متوافرة فأننا ضد ترشيحه، وهو في موقعه ويقوم بواجبه ولا يجوز اليوم إضعافه».

وعن موقف رئيس الجمهورية ميشال سليمان أن لا حاجة إلى عقد جلسة حكومية، رأى عون وهناك رأي من جبهة حماية الدستور والقانون التي قدمت دراسة تضمنت أن الحكومة تجتمع في الاستحقاقات الضرورية، متسائلاً: «موضوع النفط والنازحين ألا يحتاجان إلى اجتماع حكومي؟»

ولفت إلى أن «لدينا خيبة أمل من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي». ورأى أن «الوضع الأمني لا يسمح بأن تكون في لبنان حكومتان».



رئيس الحكومة استشار السنيورة في اقتراحه فأتى الرد سلبياً وبناء على ذلك أجهض المشروع (هيثم الموسوي)

تيار المستقبل والى ضميرهم الوطني وتحسّسهم مع مشاكل الناس».

من جهته، حسم رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان موقفه الراض لبحث الملف النفطي، متذرعاً بقرار مجلس الشورى الذي «يقول إنه لا يجوز لهذه الحكومة أن تقرر في ملف النفط». وسأل: «إذا تم تخطي قرار مجلس

الشورى وتقدمت الشركات وجاء من يطعن في القرار، فماذا يحصل حينها؟ إن الرئيس ميقاتي لم يطرح الأمر، وقد نشر في الصحف فقط، فلماذا الاستعجال؟» وقال أمام وفد من نقابة الصحافة إذا كان هناك سبب طارئ لعقد اجتماع لمجلس الوزراء «فأوافق، أما بالنسبة الى الوضع الأمني في طرابلس فمهمة الأمن أعطيت

## الحوت لن «يتقزم»!

لم يسمع نائب تنظيم الإخوان المسلمين - فرع لبنان، عماد الحوت، على ما يبدو، بمصير جماعته الأم في مصر. تلك الجماعة التي فشلت في حكم «أرض الكنانة» لأسباب شتى، بينها نزعتها الإقصائية والاستعلائية وادعاؤها احتكار تمثيل الناس في «أم الدنيا» والعالمين العربي والإسلامي، فإذا به أمس يُطلق موقفاً أقل ما يُقال فيه إنه يشبه مواقف الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي، في استعلائيته وإقصائيته، وأدعائه حجماً يدرك الحوت نفسه أنه أكبر منه بكثير. فخلال غداء أقامته الجماعة الاسلامية في البقاع، قال النائب اللبناني: «نحن أهل السنة والجماعة أكثر المسلمين، لن نتقزم لتتواجه مع أقليات، فمن أراد أن يعيش معنا فهو مرحّب به ومن لم يرد فهذا هو شأنه». واللافت أن هذا الكلام أتى في سياق الدعوة إلى «تحكيم العقل لا المشاعر».

## عطلة رأس السنة في الهند

دلهي، اغرا وجايپور - من ١٢/٢٦ الى ١/٣

اقامة ٧ ليالي في فنادق ٥ نجوم مع الفطور، الزيارات، الانتقال، عشاء رأس السنة، الخ...

فندق ٥ نجوم: \$٦٨٠

فندق ٥ نجوم دولوكس: \$٨٨٠

تذكرة الطائرة تدفع اضافياً:

يحدد السعر عند تاريخ الحجز

بيروت، سامي الصلح، ٣٨٩ ٣٨٩ ٠١  
جونيه، لا سبيته: ٩٣٩ ٩٣٨ ٠٩  
www.nakhal.com

NAKHAL

للجيش، وكل الاسباب الموجبة للقيام بمهامه، ولا حاجة الى عقد جلسة لمجلس الوزراء إلا في حال طلب قائد الجيش أو وزير الدفاع أمراً يستلزم عقد جلسة، مثل إعلان حالة الطوارئ، وهذا الأمر يحتاج أيضاً الى جلسة لمجلس النواب». وأكد أن هناك فرصة لتشكيل حكومة قبل انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، مشيراً إلى أن «المسعى القائم هو أن تنال الحكومة ثقة مجلس النواب، ولكن لا يمكن أن نتركها بئراً دون قعر». وقال: «عندما أوقع المرسوم تصبح الحكومة قائمة. ويبقى السؤال: بماذا ينوبون عن الرئيس، هل في تصريف الاعمال أم في كل شيء؟». وجدد التأكيد أنه «خلافاً لكل ما يحكى، هناك انتخابات رئاسية ورئيس جديد».

من جهته، أعلن رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان، بعد لقائه بري، أنه فوجئ «بتصريح رئيس الجمهورية بأنه لا يرى ضرورة لانعقاد جلسة لمجلس الوزراء»، مستغرباً «هذا الموقف الذي يجمد البلد أكثر فأكثر». في المقابل، أكد عضو كتلة المستقبل النائب أحمد فتفت أن تعويم حكومة ميقاتي «أمر غير دستوري يتناقض مع كل الاعراف الدستورية، لأن هذه الحكومة فقدت ثقة مجلس النواب وهي غير مسؤولة أمامه ولا تخضع لرقابته، لذلك هي غير مؤهلة كي تأخذ التزامات كمسألة تزييم البلوكات النفطية».

ورأى في حديث إلى «المركزية» أن «تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جديد للجمهورية أهم من مسألة بت مرسوم التفتيح عن النفط وتزييم البلوكات النفطية. أما من يُريد سمسرات فهذا موضوع آخر».

من ناحيته، أعلن مفوض الاعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي رامي الرئيس أن الحزب التقدمي الاشتراكي يتريث في إبداء رأيه في مسألة تعويم الحكومة «بانتظار تبلور مواقف مختلف الأطراف السياسية».